

أمين عام المجلس الأعلى لتخطيط التعليم لـ «الميثاق»:

لا توجد برامج لتأهيل مدرسين مكنيين لمحو الأمية

حوار / يحيى نوري

ما حجم مشكلة محو الأمية في بلادنا؟ وماذا تقول الأرقام والمؤشرات عنها؟ وإلى أي مدى أضحت هذه المشكلة تمثل عائقاً حقيقياً أمام مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وماذا يحمل تقرير المجلس الأعلى لتخطيط التعليم حول الأمية من رؤية جديدة على المستويين القريب والبعيد بالإضافة إلى الدور المأمول من مختلف المنظمات المعنية؟ تساؤلات عدة حاولت «الميثاق» وضعها أمام الأخ الدكتور جبر سيلان العسيري الأمين العام للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، الذي وضع النقاط على الحروف وحاول برؤية علمية إيجاد تشخيص لمشكلة محو الأمية ومتطلباتها العاجلة، وكذا الكيفية التي يمكن من خلالها تجاوز مشكلاتها المزمنة.



لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م مدى التقدم الذي يواكب التطور، أم أن الجهود الموجهة لهذا النوع من التعليم أصبحت غير قادرة على بلورة ذلك التطور؟
- إن الجهود المتواضعة التي يقوم بها جهاز محو الأمية والتعليم الكبار الذي أصبحت مؤسساته تضم أكثر من (١٢٤) ألف دارس ودارسة، ارتفعت إلى (١٢٤) ألف دارس ودارسة بلغت نحو (٨٠) ألف دارس ودارسة وهي تقارب نحو ثلاثة أضعاف أطراف المدن وهذا الجهد إذا ما قيس بعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ م عندما كانت المراكز التابعة للجهاز تحتوي على (٤٤) ألف دارس ودارسة، ارتفعت إلى (١٢٤) ألف دارس ودارسة بلغت نحو (٨٠) ألف دارس ودارسة وهي تقارب نحو ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في العام الأول وهذا يعكس مدى ضخامة الجهود المبذولة في هذا المجال وإن كانت غير كافية مقارنة بحجم الأمية الكلي في البلاد.

أما إذا قيس عدد المتخفين ببرامج محو الأمية والتعليم الكبار الداخليين الجدد كإضافة إلى الرصيد المتراكم من الأمية الذين يمثلون الأطفال بسن الدراسة ولم يلتحقوا بالتعليم سيوضح أن هناك عدم تناسب بين الجهود المبذولة والطموح المنشود في إيقاف تدفق الأطفال الأميين بسن الدراسة الذين يشكلون الشريان المتدفق لتغذية المخزون من الأمية البالغ عددهم نحو أكثر من خمسة ملايين طفل، وهذا الكم الكبير من الأطفال الأميين الذين يلتحقون كل عام في سلك التعليم العام سيحبل من تلك الجهود تتراجع سنة بعد أخرى، إلا أن الأمل يحدونا خصوصاً ونحن نقف على مرحلة دقيقة من التوجه نحو اللحاق بركب التقدم الحضاري والاقتصادي إضافة إلى مطالبة اليمن بتكثيف أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية وانضمامها إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ويعول عليها أن تحدث انقلاباً جوهرياً في السياسات التعليمية تؤدي على القفز فوق الحاجز التي تشكلت بفعل فروق الماضي القريب ورواسب عهدي الإعاقة والاستعمار البغيض.

■ مل جهود بلادنا في محو الأمية تركز على استراتيجية واضحة ويتطلب تفعيلها؟
- استطاع القول أن الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتعليم الكبار كانت نتاجاً لتدابير وطنية وإقليمية ودولية فرضتها طبيعة المرحلة، وإذا شكلت أول إطار استراتيجي نبعث من وحي الاستراتيجية العربية لمحو الأمية والتعليم الكبار كإشراك مشترك تعول من المجتمع المدني والحكومة اليمنية والمنظمات الإقليمية والإسلامية المعنية بهذا الخصوص، باعتبار الإطار العام والمبادئ الرئيسية تم استقائها من استراتيجية محو الأمية في البلاد العربية كونها تمثل الاستراتيجية الأم للاستراتيجيات القارية التي بدأ الإعداد والتحضير له عام ١٩٧٩م لتنتهي عام ٢٠٠٦/٢٠٠٦ م من خلال أربعة مراحل.

ومع مرور هذه الفترة الزمنية بعد تنفيذ الاستراتيجية حتى الوقت الراهن ونحن نسير على خطا مشدته معتمدين على الجهد الحكومي بشكل رئيسي، أصبحت الاستراتيجية بحاجة إلى مراجعة وتحديث أكثر من تفعيلها لأن الثورة العلمية والتكنولوجية في وقتنا الحاضر تتطلب واقعاً جديداً يتطلب استيعابه في تعدد المواطن اليمني لمواجهة القرن الحادي والعشرين.

■ كيف ينظر المجلس الأعلى لتخطيط التعليم لاداء الجهات المعنية بموضوع محو الأمية، وهل يتابع أداها بحالة من التنسيق والتعاون والروح الجماعية في التعامل مع هذه المشكلة؟
- هناك أدوار ومسؤوليات تتكامل بين جهاز الأمية ووزارة التربية والتعليم الذي لا يفصل مهامهما عن بعض، باعتبار جهود محو الأمية معززة ومكاملة لجهود الوزارة إلى جانب وزارة التعليم الفني والتدريب المهني التي تشترك مع الجهاز في إعداد المهارات الأساسية والشوسية، إلا أن الوزارة لا ترتبط بجهاز محو الأمية بنفس القدر من التنسيق مع وزارة التربية ولا توجد برامج حتى الآن مشتركة لتأهيل مدرسين مهنيين وحرفيين يتمتعون بقدرة من الثقة كونه المعاهد والمؤسسات التدريبية لم تعد برامج خاصة لإعداد مثل هذه المهارات التي تجمع بين إعداد وتأهيل المدرسين والمربين على المعارف والمبرامج

دور القطاع الخاص في القضاء

على الأمية مازال محدوداً

ونأمل أن يتعزز دوره مستقبلاً

لديه الرغبة في العمل في هذا المجال لاستغلال خبراتهم التربوية والتعليمية وذلك بعقود جديدة.

■ ماذا لو تم إنشاء صندوق لدعم جهود محو الأمية، الا ترون في ذلك خطوة من شأنها أن تعزز المشاركة وتوسع دائرة الالتحاق بين المستفيدين من السكان؟

- في ظل المخصصات المالية المحدودة في إطار الموازنات السنوية التي ترصد لجهاز محو الأمية يستحيل أن اليمين تستطيع في تكميل المربين من الأفراد الأميين ولكن قبل إنشاء الصندوق من أجل رفع المخصصات المالية لهذا النوع من التعليم بما يوازي حجم التحدي القائم ومن ثم إنشاء صندوق تساهم فيه الحكومة والقطاع الخاص والمجالس المحلية والمنظمات والهيئات والصناديق المتخصصة ذات العلاقة بهذا الشأن على أن تخضع تلك المخصصات لخطوة مبنية على أهداف وإجراءات تتابع وتقيم من قبل الجهة المسؤولة والشركاء المعنيين والمستفيدين مع خضوع ذلك لإجراء مالية وإدارية تتسم بالوضوح والشفافية والمساءلة لمن يساء إلى استخدام المال العام وتكشف هذه الإجراءات في مراحلها الأولى حتى يتم تجنب هذه السلبيات.

■ على الرغم من أن المرأة تشكل نصف المجتمع والأمية تتركز في أوساط النساء فهل يمكن الاستفادة من المرأة المتعلمة في محو أمية أختها غير المتعلمة؟

- هذا السؤال حيوي وهام خصوصاً إذا سلمنا بمقولة أن المرأة نصف المجتمع، الذي يؤكد حقيقة أن المجتمع لا يزدهر ولا يتقدم بوتائر ثابتة بنصف عده، فالتمتع بالاستدامة تتطلب تنمية معارف الناس وتكثورها وإناباً على حد سواء، وبإتي دور الأم التي يجد دورها أمير المرأة أحمد شوقي فيقول الأم

الأمر مبرر إذا أعدتها ** أعدت شعباً طيب الأعراق
لأنها المسؤولة عن تربية الطفل والمدرسة الأولى الذي يتعلم في حضورها إبداعات الحروف وتركيبها والنطق بها استعداد لمغادرتها المنزل إلى الروضة والمدرسة أما الشق من السؤال حول الاستفادة من المرأة المتعلمة نحو أمية أختها غير المتعلمة، فطبعاً فإن ذلك التوجه مهم جداً خصوصاً في المجتمع اليمني الذي ما زال يحافظ على عادات وتقاليد في خصوصية المرأة حيث تكون المرأة المتعلمة أكثر دراية باحتياجات ورغبات أختها غير المتعلمة وأكثر تلمية واحتياجاتها وتلبية ورغباتها سواء القرابية أو الوظيفية التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي حسب موقعها الجغرافي.

■ إذا استمرت جهود محو الأمية على الوضع الحالي في بلادنا، كيف ستقرن الوضع بعد عشر سنوات من الآن؟

- هذا مستحيل أن يبقى الوضع على ما هو عليه، لأن المجتمع الذي لا يجد نفسه يموت، وكذلك الحال بالنسبة لوضع التعليم الذي يشكل العمود الفقري من الجسد، وتقول ذلك مستحيل لأن الدولة تركز حل جهودها لهذا القطاع الحيوي وتعطيه أولوية في الخطط والبرامج، كما إن فحامة رئيس الجمهورية

حفظه الله أعطى هذا القطاع اهتماماً متميزاً ولم يتوان في الإسراع بترجمة ذلك البرنامج بعد إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية إلى مصفوفة تنفيذية على مستوى كل مرحلة لجميع المحافظات في ضوء اعتماد معايير التركيز والتنشيط وتفاوت الخدمات بين الريف والحضر والذكور والإناث تحقيقاً لجدد تكافؤ الفرص.

■ وأخيراً أين مستقبلية الأحزاب السياسية والمنظمات من هذه القضية الوطنية وماذا تقولون عن دورها؟

- لقد حسد الدستور أن الجمهورية اليمنية مسؤولة جهد مشترك بين المجتمع ممثلاً

بمختلف فئات السياسات كالأحزاب والتنظيمات الجماهيرية، وقد اطلقت الحكومة لهذه الجهود عند إعادة تحقيق الوحدة عام ١٩٩٠م ففتحت المدارس والجامعات الأهلية بصورة رسمية، إلا أن الأمية لم تحظ بالقدر الكاف من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية اللهم بعض الجهود التي تبلورت في المساجد لتعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة وإبداعات الحساب وقراءة القرآن وما دون ذلك فهي لا تذكر، الذي تطلب من الأحزاب والتنظيمات أن تولي هذا الجانب حل اهتمامها خصوصاً وأنها تعيش في أوساط المجتمعات، ومن واجبها أن تعد يد العون للفئات المحرومة من التعليم خصوصاً المرأة في جوانب محو الأمية الإيجدية أو تأهيل المرأة في الجوانب الحرفية بما يمكنها من لعب دور انتاجي في الحياة تساعدها في التغلب على نصف العيش وتوسع خياراتها للخلاص من الأمية التي دأما ما يتلازم مع انتشار الفقر والمرض.

التقليدية التي عفى عليها الزمن حيث وأن معلم برامج تعليم الكبار أصبح اليوم لا يقتصر دورة بل تلقن القراءة والكتابة وإبداعات الحساب على أصبح يتطلب إعداده تربوياً ومهنياً ويتمتع بصفات ومهارات اجتماعية وشخصية، وعلى درجة عالية من الخبرة، فالدور الكبير لمعلم التعليم الأساسي، ينبغي أن تمتد مسؤولياته ووظائفه لتشمل تشجيع القدرات الإبداعية للمتعلمين وأن يكون المعلم أداة التغيير وقادر على ترجمة ما يقدمه من خبرات ومعارف ومهارات واتجاهات إلى مواقف عملية مفيدة ترتبط بالبيئات الجغرافية ونمط الحياة المعيشية وذات أثر في التكوين الفكري والعلمي للدارسين وفي حياتهم العملية والمستقبلية.

أما دور المجلس في الوقت الراهن فهو يقتصر على رسم السياسات ووضع الخطط التعليمية والتوجهات العامة ويدرس المشاكل ويقدم المقترحات، كما يوصي برفع وتائر التكامل مع منظمات المجتمع المدني المحلية أو الإقليمية والدولية التي لها اهتمامات في هذا المجال وتحقق مسيلاً التكامل والتنسيق وتحمل المسؤولية بصورة مشتركة كون القطاع الأهلي شريكاً أساسياً وديفاً للجهود الحكومية الذي يتطلب تنظيم وإمحاء تنشيطه بما يعزز الفاعلية في الأداء وصب تلك الجهود في قالب واحد لتأتي ثمارها للجميع.

■ تضمن تقرير كتاب المؤشرات التعليمية للعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ النص بإمعية البحث عن مصادر تمويلية في نظركم ما الذي يمكن أن يقدمه القطاع الخاص لقضية وطنية مثل الأمية؟
- إن مهمة التعليم مسؤولية وطنية حدها الدستور والقوانين التي بدورها حددت واجبات ومسؤوليات القطاع الأهلي الخاص كجزء كمل للجهود الحكومية في مجال محو الأمية أو التعليم بكافة مراحلها وأنواعه، وقد تطورت هذه الجهود بدءاً من العام الدراسي ٩١/٩٠م بصورة جلية وواضحة عند فتح عدد من المدارس والجامعات ورياض الأطفال إلى جانب ما يقدمه من مساهمات في بناء مراكز محو الأمية أو استئجار مقرات لاداء الدروس أو دفع رواتب لعدد من المعلمين والمدرسين ولكن ذلك الدور مازال محدوداً وهذا لا يعني أن القطاع الأهلي لم يساهم قبل هذه الفترة ولكن كانت القوانين قبل هذه الفترة لا تسمح للقطاع الأهلي أن يتبنى مثل هذه الأعمال إلا تحت إشراف وضابطة دقيقة من الجهات المعنية، والقطاع الخاص لا يقتصر دوره على تقديم الدعم فقط بل حشد المواطنين وتعبئة المجتمعات المحلية، والتنوع داخل إطار الأسرة أو التكامل مع مجتمع المدرسة وتقديم المساعدة للطفل وتعليمه المبادئ الأولية للقراءة والكتابة والإخريين.

■ هناك في وزارة الخدمة المدنية قوائم عدة للخريجين ينتظرون فرصاً للحصول على الوظيفة سنوياً طويلاً، الا يمثل ذلك هدراً بشرياً يمكن توظيفه لتحقيق التقدم في توسيع دائرة المشاركة في مجال محو الأمية؟

- كخبراً ما يتروود هذا السؤال بين أوساط الخريجين أو أولياء أمورهم وكذلك التربويين من أساتذة

الجامعات ومختلفات المجتمع المدني باعتبار هؤلاء الخريجين يحملون مؤهلات مختلفة سواء في التربية أو الكليات النظرية الأخرى التي قلما يتوفر طلب توظيفهم في الجهاز الإداري للدولة، خصوصاً بعد أن بدأت الحكومة في منتصف التسعينات منتصف برامج التصحيح والتكيف الهيكلي التي أثرت سلباً على توظيف الخريجين خصوصاً وأن نهاية التسعينات والنصف الأول من الثمانينات كان الخريج يعمل لمدة سنة في أداء خدمة الدفاع الوطني بصصف القوات المسلحة

وسنة أخرى في أداء رسالة التدريس بالصفوف الأولى من التعليم العام أو برامج محو الأمية والتي توقفت مع نهاية عام ٢٠٠٠م وأصبح الخريج يقضي سنوات الانتظار الفرصة للتوظيف دون استثمار جهوده خلال تلك السنوات، ناهيك عن مخرجات الثانوية العامة التي لا يسمح لهم بالالتحاق بالجامعات والمعاهد أو الإبتعاث لمن لا تنطبق عليهم الشروط ويقضون سنة كاملة في انتظار القول. وهذا يشكل هدراً بشرياً وصالياً، مما يتطلب إعادة النظر في تنسيق الجهود ووضع المعالجات في استغلال وتوجيه جهود الخريجين في مجال التدريس ببرامج محو الأمية بعد عقد دورات تسبيهم أساليب ومهارات التعامل مع الدارسين الذين يكبرونهم سناً مع تامين حوافز مالية تكفي لسد حاجتهم مع إعطاء أولوية لتوظيف مخرجات كليات التربية، وتبني حملات بين فترة وأخرى يشترك فيه جميع الخريجين الذين يقضون سنوات دون عمل، مع إتاحة الفرصة لمن انتقل على المعاش من المدرسين الذين

لصالح الذكور والحالة الحضرية. استمرار تدفق الأميين من السكان في عمر الدراسة والذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم في الصفوف الأولى ويشكلون الرافد الأساسي لتغذية حجم المخزون من الأمية إلى جانب الروافد الأخرى. رصد عدد من التحديات التي تشكل عائقاً أمام حركة المجتمع وسبباً تقدمه. بهدف تهيئة الجهات ذات العلاقة بتبني سياسات وإجراءات تخفف من حدة العقمات والتدرج بمعالجة تلك التحديات لتحويلها إلى نقاط قوة في المجتمع وفي هذا الإطار توخينا تقديم بعض المقترحات الموضوعية تساعد الجهات المعنية على بلورة إجراءات تنفيذية قابلة للتطبيق.

■ ما السبب في زيادة عدد الأميين على الرغم من تآمي الخدمات التعليمية سنة بعد أخرى، هل هذا يعكس القصور في عمليات التخطيط أو في ضعف القدرات البشرية؟

- يعزى السبب في زيادة عدد الأميين سنة بعد أخرى إلى مجموعة من العوامل تتداخل بعضها في بعض وأول هذه العوامل هي: - ارتفاع معدل نمو السكان البالغ (٣,٠٢٪) وهو يعتبر من أعلى المعدلات في العالم، كبر حجم الأسرة وعدم تطبيق إلزامية التعليم الأساسي الذي نص عليه دستور الجمهورية اليمنية وعكسته القوانين المعنية بذلك إلى جانب ضعف كفاءة النظام التعليمي (التعليم العام) وتسرّب عدد كبير من الأطفال خصوصاً من الأناث وإسراع شريحة الفقر بين السكان وتركز معظمهم في الريف حيث اكتسفت السكانية وتم أوساط النساء، بين محدودة انتشار خدمات محو الأمية وتركيزها في الحضر والمدن الرئيسية خصوصاً وعدم إعداد برامج وحملات إعلامية هادفة وموجهة للفئات المعنية تشترك فيها مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالإضافة إلى التنسيق مع وزارة الأوقاف والإرشاد - قطاع الإرشاد من خلال خطباء المساجد بالإضافة إلى المجالس المحلية والقيادات الاجتماعية الفاعلة وضعف المخصصات المالية لبرامج محو الأمية والتعليم الكبار والتي لا تتناسب وحجم المسؤولية التي أنيطت بالجهاز الذي يتولى مهام التخطيط والتنفيذ لهذه المشكلة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وغيرها.

■ هل الجانب التشريعي المنظم للجهود بين عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م وأضحى حجم التوسع في تنامي حجم الخدمات على مستوى المراكز والصفوف والمدرسين والمتخفين خلال فترة القياس. - الفجوة الكبيرة بين السكان الأميين على مستوى الذكور والإناث والريف والحضر والتي كانت

ارتفاع النمو السكاني وعدم تطبيق الزامية التعليم واتساع شريحة الفقر.. أسباب رئيسية في زيادة عددة الأميين

ما الحجم الذي يحمله تقرير مؤشرات التعليم لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤م نحو الأمية في اليمن؟
- يحتوي التقرير في ثنايا صفحاته تشخيصاً لمجمل مراحل التعليم وأنواعه ويأتي الحديث عن الأمية كجزء من مكونات النظام التعليمي إذ أن الخطم التربوية يتطوران في وتيرة واحدة، وإذا أخذ التوازن بينهما يعكس سلباً على الآخر.

ويحس ندر أن الأمية في بلادنا أصبحت هماً كبيراً عكستها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهود المساندة المتمثلة في استراتيجية التخفيف من الفقر وشبكة الأمان واستراتيجية التعليم الأساسي بالإضافة إلى استراتيجية تعليم الفئات ناهيك عن الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتعليم الكبار الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٦) لسنة ١٩٩٨م التي استعرضت حجم ومخاطر الأمية بالإضافة إلى الأهداف التي اشتملت عليها تلك الاستراتيجية.

ومن وحي الرؤية الاستراتيجية للدولة حتى عام ٢٠٠٥م والاستراتيجيات المرشدة التي وضعت لتكبير من القطاعات، تناولنا في هذا التقرير تشخيصاً مبسطاً لواقع الأمية والجهود التي تبذل في هذا السياق ومدى تناسبها مع حجم المشكلة التي أصبحت مؤثراتها المتراكمة تشكل ناقوس خطر يوق سامع السياسيين والتربويين ورسمي السياسات التعليمية، ومتخذي القرار بما فيهم منظمات المجتمع المدني وقيادات الأحزاب ومنحلي المجالس المحلية وخطباء المساجد ناهيك عن المنظمات الإقليمية والإسلامية والدولية التي لها اهتمامات بهذا المجال.

مع العلم أن معدل الأمية بين السكان (١٠) سنوات فاكثر انخفضت من (٥٦) للجنسين (٧٦) للذكور (٧٦) للإناث عام ١٩٩٤م (٤٥) للجنسين للذكور (٤٨) والإناث (٦٠,١)٪ حسب نتائج تعداد السكان والمسالك لعام ٢٠٠٤م وقد تناول الشخص: - واقع الأمية من وحي البيانات الرسمية التي جمعت من جهاز محو الأمية وتعليم الكبار لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤م، بما يخص الدارسين والدارسات في برنامجي (الأساس والمتابعة، والتدريب الأساسي والشوسي).

- عقد مقارنة عكست تطورات الجهود بين عامي ٢٠٠٢/٢٠٠٢م و٢٠٠٤/٢٠٠٤م وأوضحت حجم التوسع في تنامي حجم الخدمات على مستوى المراكز والصفوف والمدرسين والمتخفين خلال فترة القياس.

- الفجوة الكبيرة بين السكان الأميين على مستوى الذكور والإناث والريف والحضر والتي كانت

